الصباح الاقتصادية
12
العدد 3209 - السنة الحادية عشرة
الأحد 26 صفر 1440 - الموافق 4 نوفمبر 2018
Sunday 4 November 2018 - No.3209 - 11 th Year

أعلى دخل شهري حققته منذ بداية السنة المالية الحالية

«الشال»: 2.1 مليار دينار...إيرادات الكويت النفطية المتوقعة خلال أكتوبر الماضي

■ سيولة البورصة انخفضت خلال أكتوبر إلى 309.8 ملايين دينار وبمعدل قيمة للتداول اليومي 13.5 مليون دينار

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي انه بانتهاء شهر اكتوبر 2018، انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2019/2018، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر، نحو 79 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعا بنحو 2.2 دولار أمريكي للبرميل، اي ما نسبته نحو 2.9 % عن معدل شهر سبتمبر البالغ نحو 76.5 دولار أمريكي للبرميل، وهو اعلى بنحو 28.8 دولار أمريكي للبرميل، اي بما نسبته نحو 57.5 %. عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولار امريكي للبرميل. وبانتهاء شهر أكتوبر، حقق خلالها سعر برميل النفط الكويتي معدل بحدود 73 دولار امريكي لما مضى من السنة المالية الحالية، وهو اعلى من معدل سعر البرميل للسنة المالية 2017/2018 البالغ 54.5 دولار امريكي بنحو 34 %، وابنى من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولار امريكي بنحو 2 دولار امريكي او نحو 2.6 %.

ويفترض ان تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر اكتوبر، بما قيمته نحو 2.1 مليار دينار كويتي، وهو اعلى دخل شهري حققته منذ بداية السنة المالية الحالية نتيجة ارتفاع مستوى الاسعار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والاسعار على حاليهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع ان تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية نحو 22.2 مليار دينار كويتي، وهي قيمة اعلى بنحو 8.9 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13.3 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.7 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية والمؤشرات الأولية توحي بانها قد تكون اعلى، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 23.9 مليار دينار كويتي، وهي اعلى بنحو 7.9 مليار دينار كويتي عن مستوى الإيرادات الفعلية من ارقام الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2018 التي صدرت مؤخرا.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل ان تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018 فائض بحدود 2.4 مليار دينار كويتي، والسبب في إحتمال تحقيق الموازنة فائض وفق تقديرنا رغم ان سعر برميل النفط الكويتي لازال دون سعر التعادل وفقا لتقديرات وزارة المالية، هو اننا لا نقتطع من الإيرادات 10 % لصالح إحتياطي الأجيال القادمة.

أداء بورصة الكويت - أكتوبر 2018

كان اداء شهر اكتوبر ضعيفا مقارنة باداء شهر سبتمبر، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة، الكمية المتداولة، وعدد الصفقات، وصاحبهم في الانخفاض جميع مؤشرات السوق، حيث انخفض مؤشر الشال بنحو 1.6- %، ومؤشر السوق الأول بنحو 2.1- %، ومؤشر السوق الرئيسي نحو 0.9%-. وفقد ايضا مؤشر السوق العام وهو حصيلة اداء السوقين نحو 1.7- %.

وحققت سيولة البورصة في شهر اكتوبر مستوى منخفض مقارنة بسيولة شهر سبتمبر، عندما بلغت السيولة نحو 309.8 مليون دينار كويتي، من مستوى 523.8 مليون دينار كويتي لسيولة شهر سبتمبر، وبمعدل قيمة للتداول اليومي يحدود 13.5 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بنحو 48.6- % عن معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر حين بلغت 26.2 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم السيولة للشهور العشر الأولى من العام الجاري «اي في 206 يوم عمل» نحو 3.269 مليار دينار كويتي بمعدل للقيمة التداول اليومي بحدود 15.9 مليون دينار كويتي، وتظل منخفضة وفاقدة نحو 30.8- % إذا ما قورنت بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2017 البالغ نحو 22.9 مليون دينار كويتي، وفاقدة ايضا نحو 36.4- %. إذا قورنت بنفس الفترة من العام الفائت حين بلغ معدل الشهور العشرة الأولى نحو 24.9 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى ان نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.7 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.2 % فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون اي تداول. اما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.8 % فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 8.6 % من سيولة البورصة، ذلك يعني ان نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة. اما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر اكتوبر 2018، فكانت كالتالي:

السوق الأول:

حظي بنحو 239.7 مليون دينار كويتي او ما نسبته 77.4 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50 % من شركاته علي 82.7% من سيولته، ونحو 64 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى او نحو 17.3 % من سيولته، وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 79.5 % من سيولته.

السوق الرئيسي:

وحظي بنحو 70.1 مليون دينار كويتي او نحو 22.6% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 83.3 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 16.7 % من سيولته، ولا بأس من التذكير بان ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة اي شركة ضمنه.

سوق المزادات:

وحظي بنحو 6.4 الف دينار كويتي فقط او نحو 0.002 % من سيولة البورصة، وذلك ايضا في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لاي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن ان نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

كان اداء شهر اكتوبر شديد السلبية، حقق فيه 13 سوقا من اصل 14 سوق، خسائر، بعضها كان قاسيا، بما يوحي أنها حركة تصحيح طال إنتظارها، بينما حقق سوقا واحدا اداء موجبا. وكانت نتيجة ذلك الاداء السالب فقدان 3 اسواق موقعها في المنطقة الموجبة من زاوية اداءها منذ بداية العام من اصل 9 في نهاية شهر سبتمبر، ليتبقى فقط 6 اسواق رابحة منذ بداية العام.

اكبر الخاسرين خلال شهر اكتوبر كان السوق الياباني الذي فقد في شهر واحد 9.2- % لينتقل من المنطقة الموجبة حينما كان رابحا في ادائه منذ بداية العام بنحو 6.1 % في نهاية شهر سبتمبر، إلى خسائر بحدود 3.7- % مع نهاية شهر اكتوبر، ثاني اكبر الخاسرين كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره خلال شهر أكتوبر نحو 7.7- % كانت كفيلة بنقله إلى قاع المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 21.3- %. ثالث اكبر الخاسرين كان السوق الفرنسي بخسائر بحدود 7.3- %، تلاه السوق الالماني بخسائر 6.5- %، ثم السوق البريطاني و السوق الأمريكي بخسائر بحدود 5.1- % لكل منهما، اي ان اكبر الخسائر طالت اكبر الشركاء في تجارة السلع والخدمات الدولية التي طالتها حرب تجارية مفتوحة.

بورصة قطر كانت الرابح الوحيد في شهر اكتوبر والتي اضاف مؤشرها 5 % عززت من موقعها في صدارة الأداء الموجب منذ بداية العام بمكاسب بنحو 20.9 %. وإحتلت اسواق إقليم الخليج ثلاثة مراكز رابحة في اداءها منذ بداية العام، حيث حقق سوق ابوظبي مكاسب بنحو 11.4%، ثم السوق السعودي بمكاسب بحدود 9.4 % ثم بورصة الكويت بمكاسب بحدود 9.0 % وفقا لمؤشر الشال. بينما زادت خسائر اسواق إقليم الخليج الثلاثة الأخرى في اداءها منذ بداية العام، اعلاها خسائر كان لسوق دبي بنحو 17.4- %، ثم سوق مسقط بنحو 13.3- % ثم بورصة البحرين التي إنتقلت من مكاسب طفيفة في نهاية شهر سبتمبر بحدود 0.5 %، إلى خسائر طفيفة بحدود 1.3- % في نهاية شهر اكتوبر.

المتغيرات الكلية العامة المتوقعة لشهر نوفمبر ستكون مؤثرة بشكل كبير على اداء الأسواق، اولاها هي الحالة النفسية التي احدثتها حركة التصحيح في شهر اكتوبر، إذ جرت العادة بعدها ان يتذبذب الاداء بين السالب والموجب ولكن بمحصلة نهائية سلبية. ثانيها نتائج الإنتخابات النيابية الفصلية الأمريكية، ولقراءة النتائج آثارها على أحداث مثل إستمرار تصاعد او خفوت الحرب التجارية، ومثل تصاعد او خفوت المواجهة الأمريكية مع إيران. واخيرا، نقلا العقوبات الأمريكية بمحاصرة صادرات النفط الإيرانية وآثارها على سوق النفط، فالمرجح ان تؤدي إلى بقاء أسعار النفط مرتفعة حول الـ 80 دولار أمريكي لخام برنت بسبب نقص محتمل في المعروض منه. ذلك قد يعني ان إحتمالات الاداء السالب لمعظم الأسواق اكبر من إحتمالات تحقيق اداء موجب، وربما تخالف بعض اسواق الخليج ذلك الإتجاه بسبب بقاء اسعار النفط مرتفعة من جانب، وبسبب ارتفاع إحتمالات خفوت الوضع السياسي المازوم ضمن منظومة دول مجلس التعاون.

رسم بياني توضيحي

البيان	2018/9/30 (الف دينار كويتي)	2017/12/31 (الف دينار كويتي)	التغير	
			القيمة	%
مجموع الموجودات	4,626,769	4,422,670	326,193	7.6
مجموع المطلوبات	3,650,654	3,668,604	223,833	6.5
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	975,933	738,268	13,337	1.4
مجموع الإيرادات التشغيلية	126,803	110,023	12,097	10.5
مجموع المصروفات التشغيلية	48,109	44,420	4,382	10.0
المخصصات	48,435	42,320	2,076	4.5
الضرائب	1,156	1,438	477	41.3
صافي الربح	27,323	19,841	4,962	22.4
المؤشرات				
***العائد على معدل الموجودات	0.8	0.7		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	3.8	3.3		
***العائد على معدل رأس المال	22.3	18.2		
ربحية السهم الواحد (فلس)	17	14	3	21.4
القيمة السوقية للسهم (فلس)	280	310	(30)	9.4
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P.E)	17.1	18.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P.B)	0.93	0.99		

المؤشرات المالية للبنك الأهلي المنتهية في 30 سبتمبر

■ البنك الأهلي يحقق 27.1 مليون دينار صافي أرباح للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

حجم السيولة للشهور العشر الأولى من العام الجاري «اي في 206 يوم عمل» نحو 3.269 مليار دينار كويتي بمعدل للقيمة التداول اليومي بحدود 15.9 مليون دينار كويتي، وتظل منخفضة وفاقدة نحو 30.8- % إذا ما قورنت بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2017 البالغ نحو 22.9 مليون دينار كويتي، وفاقدة ايضا نحو 36.4- %. إذا قورنت بنفس الفترة من العام الفائت حين بلغ معدل الشهور العشرة الأولى نحو 24.9 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى ان نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.7 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.2 % فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون اي تداول. اما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.8 % فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 8.6 % من سيولة البورصة، ذلك يعني ان نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة. اما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر اكتوبر 2018، فكانت كالتالي:

السوق الأول:

حظي بنحو 239.7 مليون دينار كويتي او ما نسبته 77.4 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50 % من شركاته علي 82.7% من سيولته، ونحو 64 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى او نحو 17.3 % من سيولته، وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 79.5 % من سيولته.

السوق الرئيسي:

وحظي بنحو 70.1 مليون دينار كويتي او نحو 22.6% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 83.3 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 16.7 % من سيولته، ولا بأس من التذكير بان ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة اي شركة ضمنه.

سوق المزادات:

وحظي بنحو 6.4 الف دينار كويتي فقط او نحو 0.002 % من سيولة البورصة، وذلك ايضا في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لاي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن ان نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

كان اداء شهر اكتوبر شديد السلبية، حقق فيه 13 سوقا من اصل 14 سوق، خسائر، بعضها كان قاسيا، بما يوحي أنها حركة تصحيح طال إنتظارها، بينما حقق سوقا واحدا اداء موجبا. وكانت نتيجة ذلك الاداء السالب فقدان 3 اسواق موقعها في المنطقة الموجبة من زاوية اداءها منذ بداية العام من اصل 9 في نهاية شهر سبتمبر، ليتبقى فقط 6 اسواق رابحة منذ بداية العام.

اكبر الخاسرين خلال شهر اكتوبر كان السوق الياباني الذي فقد في شهر واحد 9.2- % لينتقل من المنطقة الموجبة حينما كان رابحا في اداءه منذ بداية العام بنحو 6.1 % في نهاية شهر سبتمبر، إلى خسائر بحدود 3.7- % مع نهاية شهر اكتوبر، ثاني اكبر الخاسرين كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره خلال شهر أكتوبر نحو 7.7- % كانت كفيلة بنقله إلى قاع المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 21.3- %. ثالث اكبر الخاسرين كان السوق الفرنسي بخسائر بحدود 7.3- %، تلاه السوق الالماني بخسائر 6.5- %، ثم السوق البريطاني و السوق الأمريكي بخسائر بحدود 5.1- % لكل منهما، اي ان اكبر الخسائر طالت اكبر الشركاء في تجارة السلع والخدمات الدولية التي طالتها حرب تجارية مفتوحة.

بورصة قطر كانت الرابح الوحيد في شهر اكتوبر والتي اضاف مؤشرها 5 % عززت من موقعها في صدارة الأداء الموجب منذ بداية العام بمكاسب بنحو 20.9 %. وإحتلت اسواق إقليم الخليج ثلاثة مراكز رابحة في اداءها منذ بداية العام، حيث حقق سوق ابوظبي مكاسب بنحو 11.4%، ثم السوق السعودي بمكاسب بحدود 9.4 % ثم بورصة الكويت بمكاسب بحدود 9.0 % وفقا لمؤشر الشال. بينما زادت خسائر اسواق إقليم الخليج الثلاثة الأخرى في اداءها منذ بداية العام، اعلاها خسائر كان لسوق دبي بنحو 17.4- %، ثم سوق مسقط بنحو 13.3- % ثم بورصة البحرين التي إنتقلت من مكاسب طفيفة في نهاية شهر سبتمبر بحدود 0.5 %، إلى خسائر طفيفة بحدود 1.3- % في نهاية شهر اكتوبر.

المتغيرات الكلية العامة المتوقعة لشهر نوفمبر ستكون مؤثرة بشكل كبير على اداء الأسواق، اولاها هي الحالة النفسية التي احدثتها حركة التصحيح في شهر اكتوبر، إذ جرت العادة بعدها ان يتذبذب الاداء بين السالب والموجب ولكن بمحصلة نهائية سلبية. ثانيها نتائج الإنتخابات النيابية الفصلية الأمريكية، ولقراءة النتائج آثارها على أحداث مثل إستمرار تصاعد او خفوت الحرب التجارية، ومثل تصاعد او خفوت المواجهة الأمريكية مع إيران. واخيرا، نقلا العقوبات الأمريكية بمحاصرة صادرات النفط الإيرانية وآثارها على سوق النفط، فالمرجح ان تؤدي إلى بقاء أسعار النفط مرتفعة حول الـ 80 دولار أمريكي لخام برنت بسبب نقص محتمل في المعروض منه. ذلك قد يعني ان إحتمالات الاداء السالب لمعظم الأسواق اكبر من إحتمالات تحقيق اداء موجب، وربما تخالف بعض اسواق الخليج ذلك الإتجاه بسبب بقاء اسعار النفط مرتفعة من جانب، وبسبب ارتفاع إحتمالات خفوت الوضع السياسي المازوم ضمن منظومة دول مجلس التعاون.

نتائج البنك الأهلي الكويتي - 30 سبتمبر 2018

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى ان صافي ارباح البنك -بعد خصم الضرائب- قد بلغ ما قيمته 27.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 4.9 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 22.4 %، مقارنة بنحو 22.2 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام الفائت. ويعود السبب في ارتفاع الارباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 7.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 78.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 71.2 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعا بنحو 12.1 مليون دينار كويتي او بنحو 10.5 %، وصولا إلى نحو 126.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 114.7 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 7.2 مليون دينار كويتي او بنحو 8.7 %، وصولا إلى نحو 90.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 82.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع بند صافي أرباح استثمارات في الأوراق المالية بنحو 3.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.01 مليون دينار كويتي «ويمثل نحو 3.2 % من جملة الإيرادات التشغيلية»، مقارنة بارباح بلغت نحو 461 الف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 754 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 2.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند إيرادات تشغيل أخرى بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 514 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.7 مليون دينار كويتي.

ومن جهة اخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، وبنحو 4.6 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 10.5 %، عندما بلغت نحو 48.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 43.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. حيث ارتفعت جميع بنود المصروفات التشغيلية. وظلت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية كما كانت عليه في نفس الفترة من العام الفائت حين بلغت نحو 37.9 %. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 4.5 %، عندما بلغت نحو 48.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 46.4 مليون دينار كويتي، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 16.8 %، بعد ان بلغ نحو 16.0 %، خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.627 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 6.1 %. مقارنة بنحو 4.362 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما ارتفع بنحو 7.6 %، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الفترة نفسها من عام 2017، عندما بلغ نحو 4.301 مليار دينار كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلف، والتي تشكل اكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغ قدره 47.4 مليون دينار كويتي ونسبته 1.5 %، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.123 مليار دينار كويتي «67.5 % من إجمالي الموجودات»، مقابل 3.075 مليار دينار كويتي «70.5 % من إجمالي الموجودات»، كما في نهاية ديسمبر 2017، وارتفع بنحو 56.3 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 1.8 %، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 3.066 مليار دينار كويتي «71.3 % من إجمالي الموجودات». وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 84.3% مقارنة بنحو 87.8 %، ويرجع هذا الانخفاض في نسبة القروض، إلى ارتفاع اكبر وبحدود 6 % لقيمة الودائع لدى البنك. وارتفع، بند استثمارات في اوراق مالية بنحو 41.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 223.7 مليون دينار كويتي «4.8% من إجمالي الموجودات»، مقابل 182.6 مليون دينار كويتي «4.2 % من إجمالي الموجودات»، في نهاية العام الفائت. وارتفع، بنحو 51.4 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2017، عندما بلغ نحو 172.3 مليون دينار كويتي «4% من إجمالي الموجودات».

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 170.7 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 4.5 % لتصل إلى نحو 3.960 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.789 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وارتفعت بنحو 221.8 مليون دينار كويتي، اي بنسبة 5.9 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.6 % مقارنة بنحو 86.9 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه «ROE» إلى نحو 6.3 %، مقارنة بنحو 5.3 %، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك «ROC» ليصل إلى 22.3 %، قياسا بنحو 18.2 %، وارتفع، ايضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك «ROA»، ارتفاعا طفيفا، إلى نحو 0.8 %، مقارنة بنحو 0.7 %. وارتفعت ربحية السهم الواحد «EPS» إلى نحو 17 فلسا، مقارنة بنحو 14 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم «P/E»، نحو 13 مرة، -اي تحسن- مقارنة مع 16.6 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد «EPS» بنحو 21.4 %. مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم بنسبة 4.8% مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B»، نحو 0.83 مرة مقارنة مع نحو 0.89 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان اداء بورصة الكويت خلال الاسبوع الماضي نشطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الاسهم المتداولة ومؤشر عدد الصفقات المبرمة و قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 424.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.8 نقطة ونسبته 0.9 % عن إقفال الاسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 37.7 نقطة اي ما يعادل 9.7 % عن إقفال نهاية عام 2017.

■ أكبر الخاسرين خلال شهر أكتوبر كان السوق الياباني بعدما فقد في شهر واحد 9.2- في المئة

			2018/9/30	2017/12/31	التغير	إقفال
					%	2017
1	بنك الكويت الوطني		516.9	510.0	1.3	20.2
2	بنك برقان		212.1	211.3	0.4	9.7
3	بنك الخليج المتحد		516.0	521.2	(1.0)	37.5
4	بنك الأهلي الكويتي		189.2	189.2	0.0	(0.4)
5	بنك الكويت الدولي		249.1	248.0	0.5	5.3
6	بنك الأهلي المتحد		291.9	288.6	1.0	(12.2)
7	بنك بوبيان		282.7	281.6	0.4	(5.7)
8	بيت التمويل الكويتي		1,605.5	1,585.8	1.1	14.4
	قطاع البنوك		495.5	490.9	0.9	15.2
9	شركة المشروعات السياحية		123.4	129.2	(4.5)	0.6
10	شركة الاستثمارات الوطنية		188.0	179.1	5.0	(29.7)
11	شركة الاستثمارات الوطنية		102.8	101.3	1.5	(16.8)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة		484.5	484.5	0.0	(35.1)
13	شركة أسمنت بورتلاند الكويتية		40.9	39.6	3.3	(7.9)
	قطاع الاستثمار		181.5	182.6	(0.6)	(24.6)
14	شركة الكويت للتأمين		72.8	72.8	0.0	20.1
15	شركة الصناعات الوطنية		353.6	353.6	0.0	(24.7)
16	شركة الأهلية للتأمين		156.2	160.3	(2.6)	(10.5)
17	شركة وربة للتأمين		67.4	57.4	17.4	27.7
	قطاع التأمين		140.9	141.1	(0.1)	(10.9)
18	شركة عقارات الكويت		76.9	72.5	5.9	(24.3)
19	شركة المخازن العامة		124.4	124.4	0.0	(23.8)
20	شركة أولى للوساطة المالية		237.4	239.5	(0.8)	(15.8)
21	شركة الصناعات الخزفية		1,332.5	1,323.4	0.6	(6.8)
	قطاع الخدمات		171.9	168.5	2.0	(13.3)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (الصناع)		139.4	143.0	(2.5)	4.0
23	شركة أسمنت الكويت		550.2	565.5	(2.7)	(22.3)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية		150.7	145.1	3.9	(10.0)
	قطاع الصناعة		178.7	178.3	(1.5)	(11.3)
25	شركة أسمنت بورتلاند الوطنية		296.5	823.5	(4.3)	(26.9)
26	شركة الصناعات المعدنية والمعدات		5,735.5	5,628.4	2.0	20.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة		669.1	650.4	2.9	8.6
28	شركة ميزان القابضة (ش.م.ك)		25.5	27.7	(8.7)	(23.9)
	قطاع الخدمات		1,108.4	1,081.9	2.4	11.8
29	شركة عقار لتجارة العقارات		152.2	165.8	(7.0)	(19.2)
30	شركة أولى للصفقات العقارية		40.8	40.4	1.0	(41.8)
	قطاع العقار		455.7	455.5	(0.6)	5.1
31	شركة الشرقية للاستثمار والتنمية الصناعية (الشرق)		312.5	300.4	4.0	(16.7)
32	شركة أسمنت الخليج (الخليج)		286.5	290.5	(1.4)	(11.5)
33	شركة أولى للتمويل والاستثمارات العقارية (أولى)		439.5	477.5	(8.0)	(25.4)
	الشركات غير الكويتية		208.1	209.2	(0.5)	(9.6)
	المؤشر العام		424.7	420.9	0.9	9.7

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت